

جامعة القاهرة  
كلية التخطيط الإقليمي و العمراني  
دراسات عليا  
ادارة و حكم محلي

# محاولات تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية

مقدم من  
محمد سالم سيد  
نورهان على فوزي  
2008

## مقدمة

تواجه مصر العديد من المشاكل التنموية مثلها مثل العديد من الدول الاقل تقدما ومن أهمها التركيز الشديد للسكان والنشاطات الاقتصادية في اقليم القاهرة على حساب الاقاليم الاخرى ولقد أدى تركيز هذا التركيز الى حدوث تفاوتات اقليمية في كافة المجالات مما دعا الحكومة الى اقتراح وتنفيذ عددا من السياسات الرامية الى تقليصها ومن ضمن هذه السياسات محاولة الدولة الى تقسيم الحيز المكاني الى اقاليم تخطيطية يمكن من خلالها إعادة توزيع الانشطة الاقتصادية والسكان واستغلال الموارد والامكانيات المتاحة بكفاءة وبشكل تكاملي .

**الاقاليم التخطيطية :-** هي عبارة حدود فعلية للتنمية تضم بداخلها مجموعة من الخصائص ( الطبيعية / الاقتصادية / العمرانية /.....) والتي يحدث بداخلها عمليات التنمية وهي عبارة عن حدود متغيرة حيث أنها تتأثر بالمتغيرات المستجدة التي تطرأ على الدولة ويعتبر هذا النوع من الاقاليم من السمات الرئيسية للتخطيط المركزي والتي يتم فيها تقسيم الدولة الى عدة مناطق لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتوفير القاعدة المكانية لادارة الاقتصاد الاقليمي ويختلف التقسيم حسب كل قطاع أو نشاط من القطاعات الرئيسية للاقتصاد في الدولة وأيضا حسب مدى التخطيط .

ويوجد أهمية لدراسة الاقاليم التخطيطية أو التنموية على مستوى العالم أو على مستوى مصر حيث انه يوجد خصوصية لكل منطقة او لكل دولة :-

### **\*على مستوى العالم :-**

1. استغلال الموارد المتاحة لبعض المناطق بطريقة مناسبة
2. ترجمة الخطط التنموية لبعده مكاني أي اختيار المكان الامثل لتحقيق خطط التنمية
3. تقليل الفوارق الاقليمية :-
  - أحداث عدالة في توزيع موارد وعوائد التنمية
  - تحقيق الاتزان في توزيع المآرد
  - تحقيق الاتزان في عوائد التنمية
- 4- الملازمة للظروف والمستجدات التي تطرأ على الدولة **مثلا** : المناطق على الحدود فهي ذات ضغط سياسي ولا يمكن فصلها كاقليم تخطيطي وذلك لانها عبارة عن مناطق بكر ولا يوجد بها مقومات وحجم سكان صغير وخصائص السكان بدوية ولذلك كان الاقتراح ان تضم مع محافظات اخرى .
- 5- الملازمة للظروف والخصائص البيئية حيث انه يجب الاخذ في الاعتبار المخاطر والكوارث التي يمكن ان تحدث وعدلات حدوثها **مثلا** : مناطق بيئية ذات خصائص مميزة ( اقليم الصحراء الغربية ) يوجد به بحر الرمال الاعظم ومعظم الاراضي تتعرض للتصحّر نتيجة حركة الكثبان وبالتالي يجب فصلها .
- 6- التعامل مع الاقاليم المتضخمة خاصة الاقاليم الحضرية الكبرى حيث انها تحتاج لتعامل مختلف في منهاجيات وسياسات التنمية **مثلا** : اقليم القاهرة الكبرى يوجد به مركزية سكانية عالية وايضا يوجد كتل اقتصادي على المستوى القومي
- 7- دواعي اختيار عواصم جديدة للدولة كما في ( الهند – تركيا – البرازيل )
- 8- دواعي أمنية .

### \*على مستوى مصر :-

1. اعادة الاتزان بين المعمور والامعمور حيث ان ( 6 % ) من سكان مصر هي المستغلة للمناطق الجديدة
2. الاستغلال الامثل للموارد لتحقيق العدالة
3. دواعي أمنية وسياسية مث المناطق الحدودية ( حلايب – شلاتين – سيناء - ..... )
4. المناطق ذات ميزة نسبية بيئية
5. المناطق ذات الميزة العالمية وملائمتها للمستجدات الاقتصادية ( ميناء دمياط – منطقة شرق السويس )
6. التحول من المركزية للامركزية بهدف تحقيق :-
  - عدالة في توزيع الموارد
  - عدم وجود سيطرة
  - سهولة استغلال الموارد
  - خلق موارد مالية ذاتية جديدة
  - سهولة ادارة التنمية مما يساعد على الاستمرارية

### \*انعكاس فكر الاقاليم التخطيطية على عمليات التنمية :-

1. تحديد أساليب التعامل مع هذه الاقاليم **مثلا:** اقليم ذو طبيعة خاصة ( المحميات ) يجب الحفاظ عليها
2. الاستفادة من الاقاليم ذات ميزة نسبية للتنمية على مستوى كبير ( قومي – عالمي )
3. مراعاة الدواعي الامنية والسياسية للاقاليم الحدودية حيث انها تحتاج لتعامل خاص
4. التعرف على الخصائص السكانية للاقاليم وهي تؤثر على تحديد المشكلات والقضايا لهذه الاقاليم وبالتالي عند طرح سياسات التعامل وخطط التنمية يجب مراعاة هذه المشاكل ومحاولة حلها

### \*المعوقات التي تواجه فكر الاقاليم التخطيطية أو التنموية :-

1. عدم وجود معلومات كافية تساعد على عملية التقسيم
2. محدودية وسائل التكنولوجيا في ادارة عمليات التنمية
3. محدودية الانظمة الادارية بهياكلها في تحقيق متطلبات التنمية
4. عدم وجود تكامل أو ربط بين جميع مقومات وعناصر التنمية داخل الاقاليم
5. عدم الأخذ في الاعتبار الربط بين الاقاليم التنموية والحدود الادارية والسياسية وذلك لانها تفيدنا في :-
  - الحدود الادارية تعطي توجهة عام للتنمية وهذا التوجهة يؤثر في السياسات المقترحة للتنمية العمرانية
  - عند وضع أي مخطط تنموي تكون أولويات التنمية لهذه الاقاليم مرتبطة بأولويات الدعم المالي من المستوى الاعلى والمجال الزمني للدعم حيث ان الموارد المالية تتوزع بناءا على الحدود الادارية أو السياسية
  - توجهات الدولة للتنمية تكون موجهة ناحية الاقاليم الادارية ثم بعد ذلك تنعكس على الاقاليم التنموية المرتبطة بالحدود السياسية
  - سهولة ادارة عمليات التنمية وتنظيمها

ولقد مرت مصر خلال مراحلها التاريخية المختلفة بالعديد من أشكال التقسيمات الادارية التي اختلفت مسمياتها وان كانت اتفقت في الاسس التي شكلتها .

العصر الفرعوني	العصر العثماني	عصر محمد علي	عهد الحملة الفرنسية	عهد الاحتلال الانجليزي	بعد الاستقلال
تم تقسيم مصر الى قسمين ( مصر السفلى وبها 20 مقاطعة - مصر العليا وبها 22 مقاطعة )	اعتبرت مصر احدى الولايات الست والثلاثون للإمبراطورية العثمانية وقسمت الى 15 سنجة و 9 منها في الوجة البحري و 6 في الوجة القبلي وقسمت كل سنجة الى مدن وكل مدينة الى أحياء	قسمت مصر الى مستويين ( الاول 5 محافظات هي القاهرة والاسكندرية والسويس ورشيد ودمياط ( الثاني 7 مديريات 4 منها في الوجة البحري و 3 في الوجة القبلي وتم تقسيم المديريات الى مراكز ثم مدن وقرى	تم تقسيم مصر الى محافظتين القاهرة والاسكندرية و 6 مديريات 4 منها في الوجة البحري و 2 في الوجة القبلي	تطور الوضع الى عدد 6 محافظات هي ( القاهرة - الاسكندرية - دمياط - بورسعيد - السويس - الاسماعيلية ) و 14 مديرية منها 6 في الوجة البحري و 8 في الوجة القبلي	صدر قانون الادارة المحلية رقم 124 والذي يتم تقسيم مصر الى 52 محافظة وتحتها المدن 140 مدينة والقرى 4000 قرية وقد اعتمد هذا التقسيم على اسس :- * دواعي الامن العام * العوامل الاقتصادية * الولاء والسلطة * توفير الخدمات

ولقد بدأ الاحساس بأهمية التخطيط الاقليمي والبعد المكاني لخطط التنمية ابتداء من أوائل الستينات في مصر ففي عام 1964 تم انشاء مشروع التخطيط الاقليمي لاسوان بعد البدء في انشاء السد العالي والذي اخصت بدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية والبشرية وتوجية النمو والنهوض بالخدمات ودراسة المشروعات لاقليم أسوان وفي عام 1965 تم انشاء لجنة عليا لتخطيط اقليم القاهرة الكبرى والذي اخصت بوضع شامل للاقليم من ناحية الاحتياجات والاستعمالات والشبكات واعداد المشروعات التفصيلية التي تحقق هذا التخطيط وفي عام 1966 تم انشاء لجنة عليا للتخطيط الاقليمي والعمراني لمنطقة الاسكندرية كما تم في نفس العام انشاء لجنة دائمة لتعمير خليج السويس .

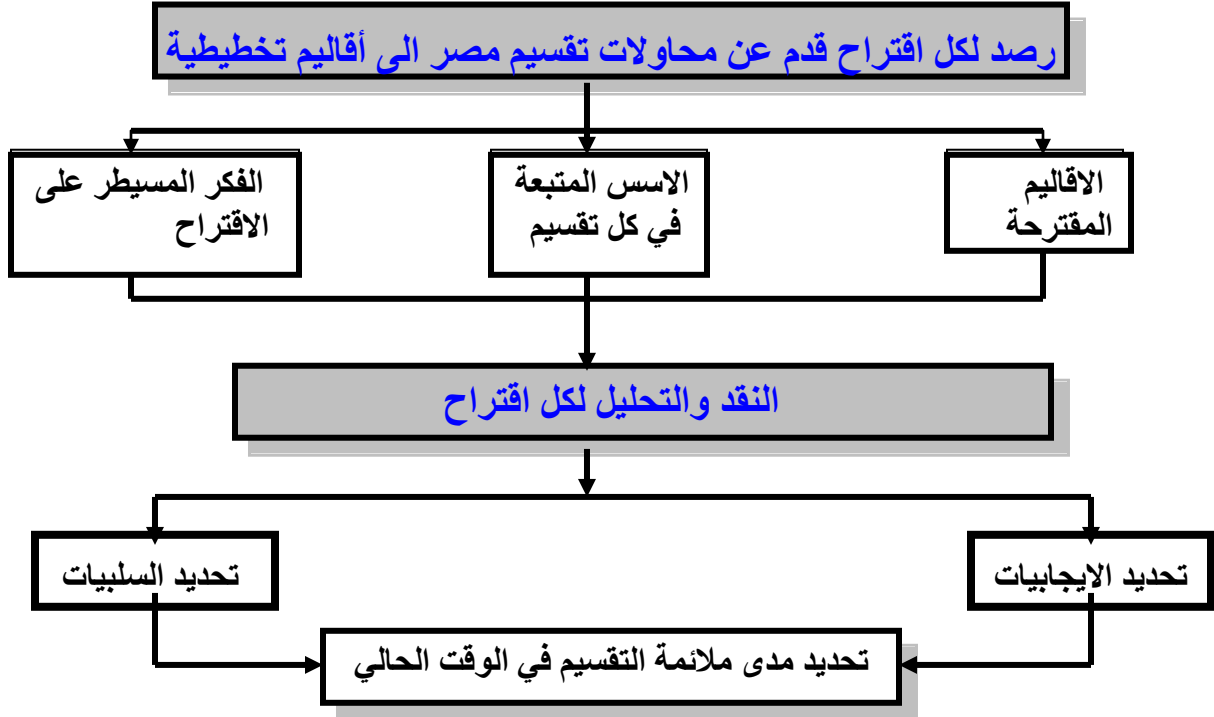
ولقد اتضح لكافة هذه اللجان صعوبة تخطيط وتنمية منطقة أو اقليم من مصر دون بقية المناطق الاخرى واقترحت كلها تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية يتم دراستها وتخطيطها وتنميتها متلازمة حتى يمكن حل المشاكل الاقليمية الاساسية التي كان من أهمها التركيز الشديد للسكان والنشاطات الاقتصادية في القاهرة والاسكندرية وبعض المراكز القليلة الاخرى وإهمال كافة الاقاليم والمناطق المحيطة والهامشية بالإضافة الى تقليل معدلات الهجرة من الريف الى الحضر وخصوصا المراكز العمرانية الكبرى والتي تتمثل أساسا في القاهرة والاسكندرية

ولهذا فإنة في عام 1972 قامت الامانة العامة للحكم المحلي بدراسات كبيرة تهدف الى تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية سواء من جانبها أو من جانب الهيئات والمخططون وقامت اللجنة ايضا بتشجيع المحافظات على عمل مسح شامل بكافة الجوانب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الى جانب تدريب القائمين على هذا المسح بهدف تكوين كوادر قادرة على تفهم وتنفيذ أفكار التخطيط الاقليمي وبعد مجهود ثلاث سنوات تم مناقشة وعرض مجموعة اقتراحات لتقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية .

ويهدف هذا البحث الى دراسة تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية من خلال مراجعة مفهوم التقسيم في حد ذاته وتعريف الاقاليم والعوامل المؤثرة على رسم حدودها .

\*ويوجد مجموعة من المحاولات العديدة التي تم عملها لتقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية وتنموية بدأ من السبعينات مرورا بالثمانينات والتسعينات وهي عبارة عن ( 9 ) محاولات للتقسيم صدرت من جهات وأماكن مختلفة ومتخصصين متعددين .  
وسوف يتم التعرف على هذه المحاولات واسس تقسيمها ومبرراتها وسوف يتم نقد هذه المحاولات

### \* المنهج المتبع للنقد والتحليل :-



## 1- الاقتراح المقدم من أ.د / أحمد خالد علام :-

وهو صادر من الامانة العامة للحكم المحلي عام 1972 وهو اقترح تقسيم مصر الى ( 9 ) اقاليم تخطيطية مع تقسيم بعض هذه الاقاليم داخليا الى مناطق ثانوية.

م	الاقليم	محافظات الاقليم
1	اقليم القاهرة الكبرى	القاهرة – اجزاء من محافظة الجيزة – اجزاء من محافظة القليوبية
2	اقليم الاسكندرية	الاسكندرية – اجزاء من محافظة البحيرة – محافظة مطروح
3	اقليم قناة السويس	بورسعيد – الاسماعيلية – السويس
4	اقليم الدلتا	الشرقية – الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية- المنوفية – بعض اجزاء من محافظة القليوبية – اجزاء من محافظة البحيرة
5	اقليم شمال الوجهة القبلي	الفيوم – بني سويف – المنيا- اسيوط- سوهاج – جزء من محافظة الجيزة- شمال محافظة البحر الاحمر
6	اقليم جنوب الوجهة القبلي	قنا – أسوان – جنوب محافظة مطروح
7	اقليم مطروح	مطروح
8	اقليم الوادي الجديد	الوادي الجديد – جزء من محافظة مطروح
9	اقليم سيناء	سيناء



### 1-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الايجابيات
1- اعتمد على التقسيم الاداري وهذا خطأ جسيم حيث الحدود الادارية ليست تخطيطية والمفروض ان لا تتعارض مع الاقاليم التخطيطية فقرة النواحي الادارية تسبب فشل التخطيط	1-راعى وحدة الخصائص الاجتماعية والبيئية والسياسية
2- لم يراعى الوزن النسبي لاجسام السكان حيث توجد اقاليم مكدسة بالسكان (القاهرة - الاسكندرية ) واقليم غير مكدسة ( مطروح - الوادي الجديد )	2- في اقليم الوادي الجديد قام بعمل حدود ادارية داخلية ( حدود خاصة بالسكان - حدود خاصة بالسيطرة القبيلة ) بما يتناسب مع طبيعة الخصائص الاجتماعية البدوية للسكان
3- قام بفصل الواحات بالرغم من اعتبارها وحدة واحدة تتأثر جميعا بالمتغيرات البيئية والسكانية كما ان معدلات التنمية بها مرتبطة ببعضها لانها تعتمد على خزان جوفي واحد	3- في اقليم القاهرة قام بضم اجزاء من محافظتي القليوبية والجيزة حتى تكون هذه المناطق بمثابة ظهير للاقليم وبها يمكن حل مشاكل القاهرة من تكديس وزيادة وتضخم سكاني
4- اعتمد على التقسيمات الادارية وتجانس وحدة الخصائص مما انعكس على تفاوت المساحات بين الاقاليم	4- في اقليم الاسكندرية ضم لة اجزاء من محافظتي البحيرة ومطروح لتكون ظهير لها والاقليم بة ثروات طبيعية ومناطق سياحية وبة احد محاور التنمية وهو الساحل الشمالي الغربي كما ان بة اراضي صحراوية قابلة للاستصلاح الزراعي
5- في اقليم الوادي الجديد ركز جزء كبير من موارد مصر في اقليم واحد ولة مساحة كبيرة جدا من الارض ولكن عدد سكان صغير يمثل (اقل من 1 % ) من سكان مصر	5-تقسيم الاقليم الى اجزاء ثانوية يساعد على عمليات التنمية حيث سهولة تحديد المشاكل بكل منطقة وعلى اساسها الحل
6- في اقليم سيناء قاة بالتعامل معة على انة وحدة واحدة باعتبار منطقة حدودية ولا بد من توافر عناصر الامان بها ولكنة لا يستطيع عمل تنمية بالاعتماد على نفسة كما يوجد اختلاف بين جنوب سيناء وشمالها فشمالها يجب التعامل معة بطريقة حذرة وحمائتها دائما وجنوبها فهو غني بالموارد ( التعدينية - السياحية ) مما يساعد على تنميتها	6- ترك مسافة بين اقليم الوادي الجديد وحدود مصر الدولية دون ان تنضم الى اي اقليم تعتبر واقعية حيث انة لا يمكن تنميتها لاسباب امنية فبدلا من تحملها كعبء على اي منطقة فمن الاصلاح ان تلغ من البداية
7- في اقليم مطروح مساحة كبيرة من الارض على عدد سكان صغير جدا مقارنة بالمساحة	7- فصل (سيناء- القاهرة - الاسكندرية - الدلتا )حيث ان لكل منهم خصائصه المميزة من حيث الامكانيات والمشاكل وبالتالي تختلف اهداف وأساليب التنمية
	8- تقسيم الاقاليم لعدد كبير جعل هناك توازن بين توزيع السكان على عدد ومساحات الاقاليم
	9- في اقليم الصعيد قام بفصلة لجزئين وتقسيمه لوحدات اصغر وذلك لاختلاف الخصائص (البيئية - السكانية )
	10- فصل اقليم سيناء عن اقليم قناة السويس وذلك لاختلاف الخصائص الاجتماعية والسكانية كما ان اقليم سيناء يعتبر اقليم حدودي وكذلك لان سيناء لم تكن كاملة في هذا الوقت
	11- قام بربط المناطق الهامشية بالمناطق القائمة في الاقاليم وادخل الكثير من المناطق الصحراوية داخل الاقاليم باستثناء المنطقة الجنوبية الغربية عند الحدود السودانية الليبية



## 1-4 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

- 1- ضرورة الفصل بين اقليم القاهرة ومحافظتي ( القليوبية – الجيزة ) وذلك لان هذه المحافظات بها اعلى تركيز سكاني وتعاني من مشكلات التكدس والتضخم الحضري وبها اعلى معدلات تحضر على مستوى مصر وبالتالي فهي تزيد من مشاكل اقليم القاهرة الكبرى ولم تحقق الهدف منها
- 2- لا بد من توفير ظهير لاقليم القاهرة الكبرى ويكون تابع للاقليم لحل مشكلة القائمة
- 3- قيامة بضم الاسكندرية باجزاء من محافظتي ( البحيرة – مطروح ) وذلك لاحداث تكامل فيما بينهم لتنمية النشاط السياحي وذلك لاحتوائهم على امكانيات ومقومات وثروات سياحية هامة وبالتالي احداث منافسة عالمية بين دول العالم سياحيا وهذا ماتوجهة الية الدولة في الوقت الحالي
- 4- عدم مراعاة ( طبيعة النشاط السياحي – والموسم السياحي – نمط ومستوى السياحة -.....) عند تقسيم اقليم الاسكندرية وهل يصلح قيام عليها تنمية أم لا
- 5- عدم مراعاة الخصائص الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية عند التقسيم بالرغم من اعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في عمليات التنمية

## 2- الاقتراح المقدم من د / طاهر الصادق :-

وهو صادر من لجنة تخطيط القاهرة الكبرى عام 1974 وهو اقترح تقسيم مصر الى ( 8 ) أقاليم تخطيطية .

م	الأقاليم	محافظات الأقاليم
1	اقليم القاهرة الكبرى	القاهرة – اجزاء من محافظة الجيزة – اجزاء من محافظة القليوبية
2	اقليم الاسكندرية	الاسكندرية – اجزاء من محافظة البحيرة – محافظة مطروح
3	اقليم الصحراء الغربية	الجزء الشمالي من الصحراء الغربية حتى واحة سيوة
4	اقليم الدلتا	الشرقية – الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – بعض اجزاء من محافظة القليوبية – اجزاء من محافظة البحيرة
5	اقليم الصعيد الاوسط	جزء من محافظة الجيزة – الفيوم – المنيا – بني سويف – أسيوط
6	اقليم الصعيد الاعلى	سوهاج – قنا – اسوان – الجزء الجنوبي من محافظة البحر الاحمر
7	اقليم سيناء	بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – سيناء – الجزء الشمالي من محافظة البحر الاحمر
8	مناطق ذات اعتبارات خاصة	الواحات البحرية – الفرافرة- الواحات الداخلة – الخارجة – باريس



## 2-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الايجابيات
<p>1- عدم مراعاة للنواحي ( التاريخية – الاقتصادية – الادارية - ..... ) في التقسيم</p> <p>2- لم يعمل على خلق ظهير صحراوي يسمح بالنمو العمراني عليا في اقاليم الصعيد</p> <p>3- لم يأخذ في الاعتبار التوازن في توزيع المساحات بين الاقاليم وكان يحكمة في تحديد المساحات حدود وجود الموارد فقط</p> <p>4- لم يراعي وحدة الخصائص في ضم اجزاء الاقاليم حيث لم يتعرض للجانب البشري في التقسيم</p> <p>5- لم يتعرض لتوزيعات اعداد السكان على الاقاليم المقسمة واهتم فقط بتحديد المساحات ذات امكانيات للتنمية</p> <p>6- اقليم القاهرة لاتنطبق مع الحدود الاقليمية الادارية للمحافظات مما يسبب تضاربا في قاعدة البيانات والمعلومات وبالتالي صعوبة عمليات الادارة والتعرف على مشكلات وقضايا الاقليم</p> <p>7- ضم نسبة كبيرة من من مساحة مصر في اقليم الصحراء الغربية وكذلك نسبة كبيرة من الموارد بما لا يتناسب مع حجم السكان الموجود في هذه المساحة</p>	<p>1- راعى في التقسيم العوامل الطبيعية ( المسطحات المائية – الجبال – الصحاري – التربة – المحميات -..... ) حيث اعتبرها على انها فواصل تمنع الحركة بين المناطق وتعوق عمليات التنمية</p> <p>2- راعى في التقسيم ( توزيع السكان – التحضر – العمران – خصائص السكان -..... ) وغيرها من الخصائص الاجتماعية</p> <p>3- واقعي في تحديد الاقاليم التي بها امكانيات تنمية وفي تحديد الاماكن التي لن تنمي ولذلك فصلها عن الاقاليم حتى لا تكون عبئ ومساحة وهمية فقط</p> <p>4- ضم سيناء الى مدينة القنال حيث منطقة شرق الدلتا ضمت قناة السويس وشمال سيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الاحمر دون اعتبار اي خصائص مختلفة وامكانيات لا علاقة بها والتي تعتبر الدعامة الاساسية في عملية التنمية والارجح انها ضمت في وقت كانت تنمية سيناء فيها غير متوقعة عسكريا</p> <p>5- لم يفصل اقليم سيناء حيث قال ان الفراغ الجغرافي لا يحمي نفسة وبالتالي يمكن احداث تنوع في القاعدة الاقتصادية بالاقليم</p> <p>6- اعتبار اقليم الدلتا وحدة اقتصادية واحدة لانه يعتمد على مورد واحد وامكانيات تشغيل واحدة</p> <p>7- قام بفتح ممرات تنمية بين الاقاليم القائمة التي بها تكديس سكاني ( القاهرة – الاسكندرية – الدلتا )</p> <p>8- تم احترام البعد البيئي عند تقسيمة لاقليم الصعيد</p> <p>9- راعى المناطق ذات الطبيعة الخاصة وما لها من خصائص متجانسة</p>

## 2-4 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

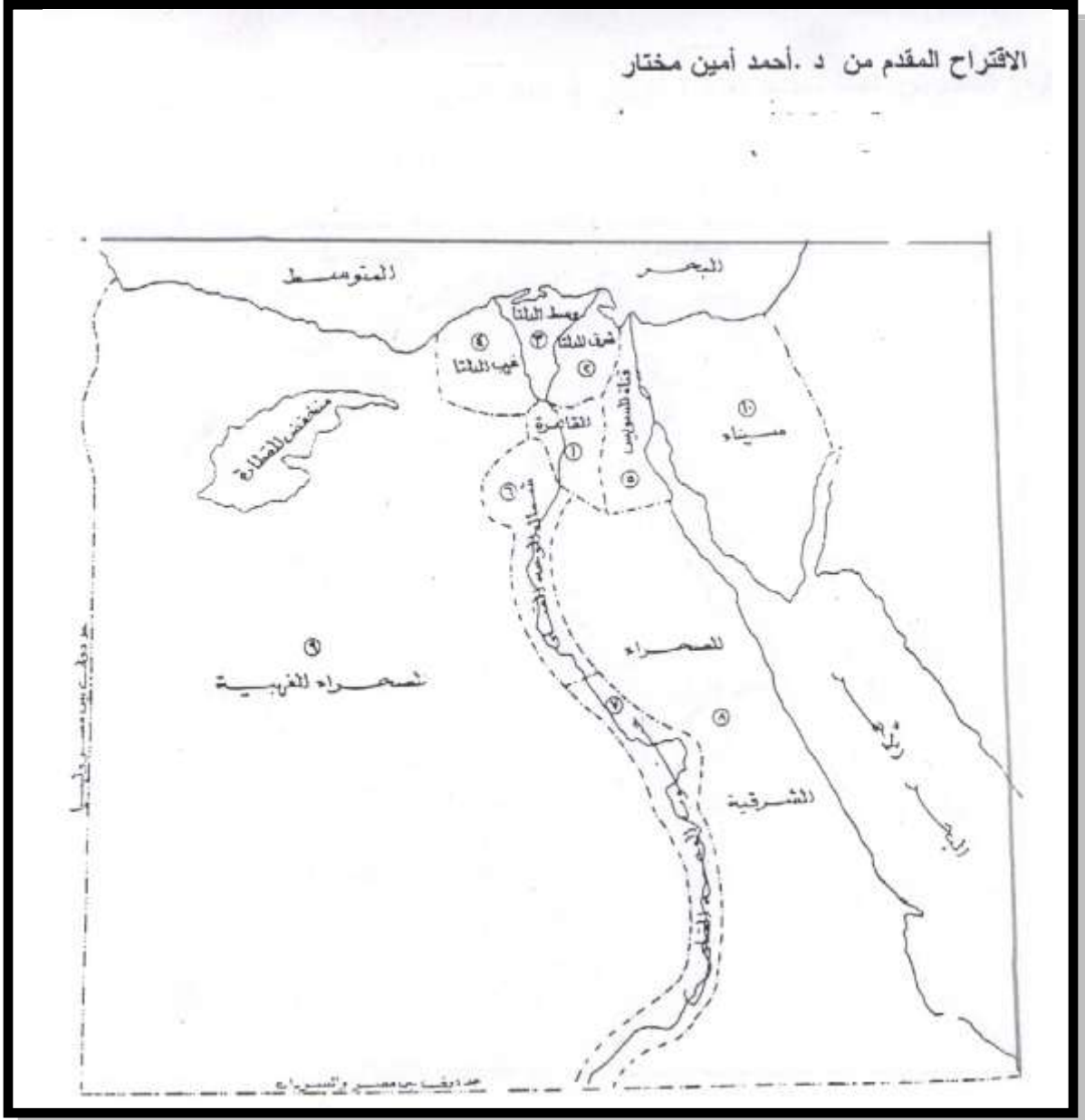
- 1- لم يعمل على خلق ظهير صحراوي يسمح بالنمو في اقاليم الصعيد بما يتناسب مع الزيادة السكانية الهائلة للسكان في هذه الاقاليم
- 2- توسيع مجال التنمية في مصر من خلال ربط بعض المناطق الهامشية التي تتوافر بها امكانيات كبيرة للتنمية بالمناطق القائمة في الوادي والدلتا مثل :-
  - ربط ساحل البحر الاحمر بالصعيد الاعلى من خلال اقليم واحد
  - ربط سيناء بقناة السويس وجزء من ساحل البحر الاحمر
  - ربط واحة سيوة والساحل الشمالي الغربي في اقليم واحد متصل
- 3-وجهة النظر المستقبلية لهذا الاقتراح صحيحة الى حد كبير حيث تمت خلال العشرين سنة الماضية تنمية لاجزاء من البحر الاحمر وسيناء والساحل الشمالي الغربي وسوف تبدأ في القريب تنمية مناطق حول ترعة الوادي الجديد ( توشكى ) والتي تتصل بالواحات
- 4- يؤخذ على هذا الاقتراح انه ترك جزء كبير من مصر لا يدخل في اية اقاليم تخطيطية
- 5- لا بد من توفير ظهير لاقاليم الكبرى ( القاهرة الكبرى – الاسكندرية – الدلتا ) ويكون تابع للاقليم لحل مشكلة القائمة من تضخم وتكدس سكاني مستمر.

### 3- الاقتراح المقدم من د / أحمد أمين مختار:-

وهو اقترح تقسيم مصر الى ( 10 ) أقاليم تخطيطية عام 1978.

م	الأقليات	م	محافظة الأقليم
1	اقليم القاهرة الكبرى		القاهرة - الجيزة
2	اقليم شرق الدلتا		القليوبية - الشرقية - الدقهلية
3	اقليم وسط الدلتا		دمياط - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية
4	اقليم غرب الدلتا		الاسكندرية - البحيرة
5	اقليم شمال الوجة القبلي		الفيوم - بني سويف - المنيا - أسيوط
6	اقليم جنوب الوجة القبلي		قنا - أسوان - سوهاج
7	اقليم قناة السويس		بورسعيد - الاسماعيلية - السويس
8	اقليم الصحراء الشرقية		البحر الاحمر
9	اقليم الصحراء الغربية		الوادي الجديد - مطروح
10	اقليم سيناء		سيناء

الاقتراح المقدم من د. أحمد أمين مختار



### 1-3 الاسس المتبعة في التقسيم :-

- فصل الاقاليم ذات الطبيعة الخاصة في عملية التقسيم
- الاعتماد على نظام الحكم الاداري والمركزي في عملية التقسيم
- اعتمادا على الخصائص ( الاجتماعية - الاقتصادية ) للسكان في عملية التقسيم

### 2-3 الفكر الذي كان يؤثر عليا عند التقسيم :-

أهتم بالتقسيم بناءا على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وليس كمورد وأخذ في الاعتبار الحدود الادارية والجغرافية وكان يركز أكثر على المناطق الحضرية بالوادي والدلتا وقناة السويس

### 3-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الإيجابيات
<p>1- فصل محافظات الدلتا عن بعضها بالرغم من تجانسها في الخصائص</p> <p>2- اقليم سيناء عاملة على انة وحدة واحدة باعتبارها منطقة حدودية ولا بد من توافر عوامل الامان بها لكنة كأقليم لا يستطيع عمل تنمية بالاعتماد على نفسه وبالتالي لا يحقق الهدف منة بالاضافة الى الاختلاف بين جنوب سيناء وشمالها يجب التعامل معها بطريقة حذرة وكذلك مما يستلزم حمايتها دائما وجنوبها فهو غني بالموارد التعدينية والسياحية مما يساعد على تنميتها</p> <p>3- عدم أخذة في الاعتبار المناطق ذات الطبيعة الخاصة</p> <p>4- ركز أكثر على المناطق الحضرية ( الوادي والدلتا - قناة السويس ) اما ماتبقى من مصر فهو صحراء يصعب تنميتها ( 50 % ) من مساحة مصر صحراء</p> <p>5- اعتبر الاقليم الذي يمتد من البحر الابيض المتوسط شمالا وحدود مصر مع السودان جنوبا وشرقا النيل وغربا الحدود مع ليبيا اقليما واحدا على الرغم من اتساع الشدود الذي يصل الى ثلثي مساحة الدولة وبالتالي فانة يحافظ على الوضع الحالي للتنمية دون التفكير في الخروج من الوادي والدلتا مما يزيد من التركيز فيها</p> <p>6- لم يأخذ في الاعتبار اي اساس لحجم السكان حيث اعتمد فقط على الاحداثيات الهندسية في وضع حدود الاقاليم دون النظر لتوزيع السكان على هذه الحدود</p> <p>7- راعى في التقسيم تحقيق شكل هندسي يتناسب مع شبكة الطرق المقترحة دون النظر لتوزيع المساحات</p> <p>8- اقليم القاهرة ضم لة الجيزة وهما من أكثر المحافظات تركز في الاستثمارات وبالتالي قام بتركيزها في اقليم واحد وحرمان باقي الاقاليم بالاضافة الى تكديس المشاكل</p> <p>9- الصحراء الشرقية اعتبرها وحدة واحدة بالرغم من اختلاف الخصائص</p>	<p>1- احترام الحدود الطبيعية المانية كحدود فاصلة بين الاقاليم ( قناة السويس - نهر النيل - فرعي دمياط ورشيد )</p> <p>2- اهتماما بعملية التجانس الاقتصادي بين المحافظات</p> <p>3- مراعاة معظم العوامل في التقسيم</p> <p>4- مراعاة التوزيع الجغرافي والمكاني في عملية التقسيم وذلك لسهولة الربط بين التجمعات بواسطة الطرق وشبكة الحركة</p> <p>5- فصل مدن القنال في اقليم بمفردها لما لها من خصائص متجانسة ( اقتصادية - اجتماعية )</p> <p>6- سيطرة فكرة عوامل الامن على اقاليم الحدود</p> <p>7- اعتمد على تحقيق الاتصال عن طريق شبكة الطرق من أول القطر لآخرة</p>



### 3-4 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

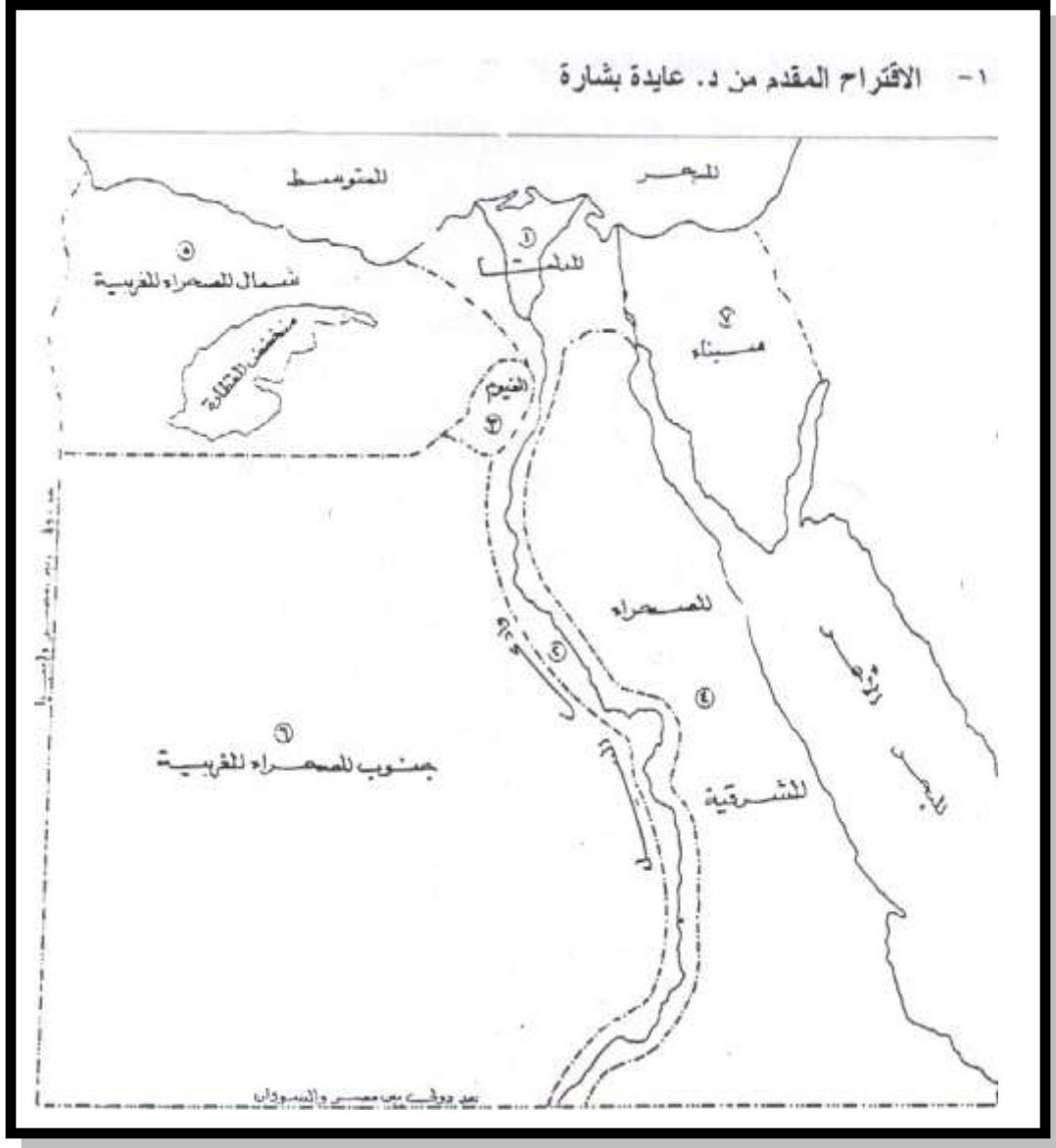
- 1- ضرورة فصل اقليم القاهرة عن الجيزة وذلك باعتبارهم اكثر المحافظات تركزا في الاستثمارات وزيادة معدلات التكدس والتضخم السكاني مما يزيد من هذة المشاكل
- 2- عدم اخذة في الاعتبار المناطق ذات الطبيعة الخاصة باعتبارها محدد أو مقوم اثناء عمليات التنمية
- 3- حافظ على الوضع الحالي للتنمية دون التفكير في الخروج من الوادي والدلتا مما يزيد التركيز فيها وزيادة مشاكلها حيث انة اعتبر الاقليم الذي يمتد من البحر الابيض المتوسط شمالا وحدود مصر مع السودان جنوبا وشرقا النيل وغربا الحدود مع ليبيا اقليما واحدا على الرغم من اتساعة الشديد الذي يصل الى ثلثي مساحة الدولة .
- 4- عدم مراعاة توفير مسطحات للتنمية المستقبلية حيث لم يهتم بتوفير ظهير للتجمعات القائمة يساهم في حل مشاكلة وتفاخمها

#### 4- الاقتراح المقدم من د / عايدة بشارة :-

وهي اقترحت تقسيم مصر الى ( 7 ) اقاليم تخطيطية من بينها اقليمين اساسين عام 1968

- الدلتا ويضم ستة اقاليم ثانوية
- وادي النيل ويضم ثلاثة اقاليم ثانوية
- اضافة الى خمسة اقاليم اخرى

م	الاقليم	محافظات الاقليم
1	اقليم الدلتا	القاهرة – الاسكندرية – القناة – شرق الدلتا – وسط الدلتا – غرب الدلتا
2	اقليم وادي النيل	ويشمل محافظات الصعيد وينقسم الى ثلاث اقاليم ثانوية (شمال الوادي ويضم الجيزة – بني سويف – المنيا ) ( وسط الوادي ويضم أسيوط – سوهاج – قنا ) ( جنوب الوادي ويضم اسوان السد العالي )
3	اقليم الفيوم	الفيوم
4	اقليم الصحراء الشرقية	البحر الاحمر
5	اقليم شمال الصحراء الغربية	الشريط الساحلي – وادي النطرون – منخفض القطارة – واحة سيوة
6	اقليم جنوب الصحراء الغربية	الواحات البحرية – الفرافرة – الداخلة والخارجة
7	اقليم سيناء	سيناء



#### 1-4 الاسس المتبعة في التقسيم :-

- الاعتماد على المظاهر الطبيعية والنواحي المناخية في التقسيم
- ادخال المتغيرات الخاصة بالخصائص في عملية التقسيم
- الدمج بين الخصائص الجغرافية والعوامل المناخية في عملية التقسيم

#### 2-3 الفكر الذي كان يؤثر عليه عند التقسيم :-

يوضح هذا الاقتراح التأثير بالنواحي الطبيعية بشكل كبير جدا ويعكس التقسيم الخلفية الجغرافية حيث يظهر بوضوح احترام التميز الجغرافي للاقاليم دون اعتبار لعلاقتها النسبية بافتراض ان النواحي الطبيعية تؤثر على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

### 4-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الإيجابيات
<p>1- اهتم هذا التقسيم فقط بمراعاة الخصائص الطبيعية والمناخية دون النظر لتوزيع السكان على مساحات الاقاليم</p> <p>2- عدم الاخذ في الاعتبار باقي العوامل المؤثرة على تقسيم مصر ( التاريخية – الاجتماعية – الاقتصادية-.....)</p> <p>3- لم تحترم خطوط الكنتور والميول عند تقسيم اقليم مطروح</p> <p>4- تم فصل الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم بالرغم من انهم جزء بيني واحد</p> <p>5- لم تراعي الحدود البيئية في اقليم سيناء</p> <p>6- لم تراعي الخصائص الاجتماعية المختلفة بين القاهرة والدلتا وايضا القاهرة تعتبر عاصمة للدولة تحتاج لسياسات خاصة للتعامل معها</p> <p>7- عدم مراعاة للخصائص المختلفة عند تقسيم اقليم وادي النيل بالرغم من تشابهه بينيا عدم أخذها في الاعتبار المناطق ذات الطبيعة الخاصة</p> <p>8- لم يراعي هذا التقسيم التوازن في توزيع المساحات بين الاقاليم</p>	<p>1- اعتمدت هذه المحاولة على مراعاة وحدة الخصائص الطبيعية والمناخية بشكل كبير</p> <p>2- دمج المسطحات ذات الخصائص الجغرافية المتشابهة داخل اقليم واحد</p> <p>3- راعت الكثافات السكانية ووحدة المشاكل الواحدة عند تقسيم اقليم الدلتا مع القاهرة لانهم عبارة عن ارض منبسطة واحدة</p> <p>4- فصل الفيوم في اقليم منعزل ذات خصائص طبيعية مميزة</p>

### 4-4 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

- 1- عدم مراعاة المخاطر البيئية المستقبلية في اقليم الدلتا حيث انها لم تراعي ان الدلتا سوف تغرق وهذا سوف يؤثر على المحافظات بداخلها
- 2- نجد ان التقسيم يمثل تقريبا خريطة مصر الطبيعية والتي تقسم مصر الى الوادي والدلتا من جانب والصحراء من جانب اخر وتم فصل شمال الصحراء الغربية والتي تمثل اقليما مناخيا ينتمي الى حوض البحر الابيض المتوسط اما سيناء فهي مفصولة طبيعيا من خلال تضاريسها وطبيعتها وايضا بسبب الفاصل المائي ( قناة السويس )
- 3- عدم مراعاة توافر اي مقومات اقتصادية او اجتماعية لقيام عمليات التنمية داخل الاقاليم
- 4- عدم مراعاة توفير مسطحات للتنمية المستقبلية حيث لم يهتم بتوفير ظهير للتجمعات القائمة يساهم في حل مشاكلة وتفاخمها

## 5- الاقتراح المقدم من د / يحيى الزياد :-

وهو صادر من هيئة تخطيط مشروعات النقل عام 1972 وقد اقترح تقسيم مصر الى ( 7 ) اقاليم تخطيطية .

م	الاقليم	م
1	اقليم القاهرة	القاهرة – اجزاء من محافظة الجيزة حتى البدرشين
2	اقليم شرق الدلتا	الدقهلية – دمياط – القليوبية – جزء من محافظة الشرقية
3	اقليم غرب الدلتا	كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – البحيرة
4	اقليم الاسكندرية	الاسكندرية – مطروح – مع انشاء محافظة جديد ( برج العرب )
5	اقليم السويس	السويس – الاسماعيلية – بورسعيد – سيناء – جزء من محافظة الشرقية – والجزء الشمالي من محافظة البحر الاحمر
6	اقليم المنيا	الفيوم – المنيا – بني سويف – أسيوط – جزء من محافظة الجيزة
7	اقليم قنا	سوهاج – قنا – اسوان – الوادي الجديد – الجزء الجنوبي من محافظة البحر الاحمر



التنقل وكذلك وضع في الاعتبار تكلفة النقل وكذلك اثر عليّة توزيع شبكة العمران حيث انه تابع لوزارة تخطيط مشروعات النقل.

### 3-5 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الاجبايات
<p>1- هذا التقسيم ليس تقسيم تنموي فهو تجاهل كل العوامل المؤثرة على تقسيم الاقاليم وركز على عنصر الحركة والنقل فقط</p> <p>2- جعل من القاهرة هي النقطة الرئيسية التي تتفرع منها شبكة الطرق الرئيسية مما يتسبب في زيادة مشاكلها وتضخمها</p> <p>3- عدم مراعاة لاحجام السكان عند ضم سيناء مع قناة السويس حيث انه ضم مساحات كبيرة مع بعضها بداخلها احجام سكان صغيرة</p> <p>4- لم يعمل على خلق ظهير صحراوي يسمح بالنمو والامتداد المستقبلي في اقاليم الصعيد والمنيا وشرق الدلتا والقاهرة</p> <p>5- قام بخلق اقاليم منعزلة</p> <p>6- لم يراعي داخل الاقاليم التجانس في طبيعة الخصائص الاجتماعية كما في اقليم قنا حيث ان كل محافظة لها خصائص مختلفة عن الاخرى وتحتاج الى اسلوب معين في التعامل داخل اقليم واحد</p> <p>7- لم يضع في اعتبارة المناطق ذات الطبيعة الخاصة</p>	<p>1- لم يجعل محافظة سيناء اقليم مستقل وذلك لانه لا يستطيع تنمية نفسه بنفسه</p> <p>2- أخذ في الاعتبار العوائق التي تحد من الحركة والتنقل كالعوائق المائية</p> <p>3- وضع في الاعتبار توزيع شبكة العمران ( مثلا وسط الدلتا اشعاعي )</p> <p>4- مراعاة للعوامل التي تؤثر على حركة النقل:</p> <p>* الجغرافيا والطبيعة لامكانية شق الطرق</p> <p>* راعي وجود نهر النيل حيث ان تكلفة انشاء المعابر عالية جدا وهو يعتبر عائق في امكانية الوصول ولذلك قسم الى ( شرق - غرب - وسط ) الدلتا</p> <p>5- ضم سيناء مع مع قناة السويس حيث ان شبكة الطرق في هذه الاقاليم منخفضة وبالتالي كبر النطاق الذي يخدم مساحة أكبر</p> <p>6- التقسيم شبه هندسي من الشمال الى الجنوب</p>

### 4-5 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

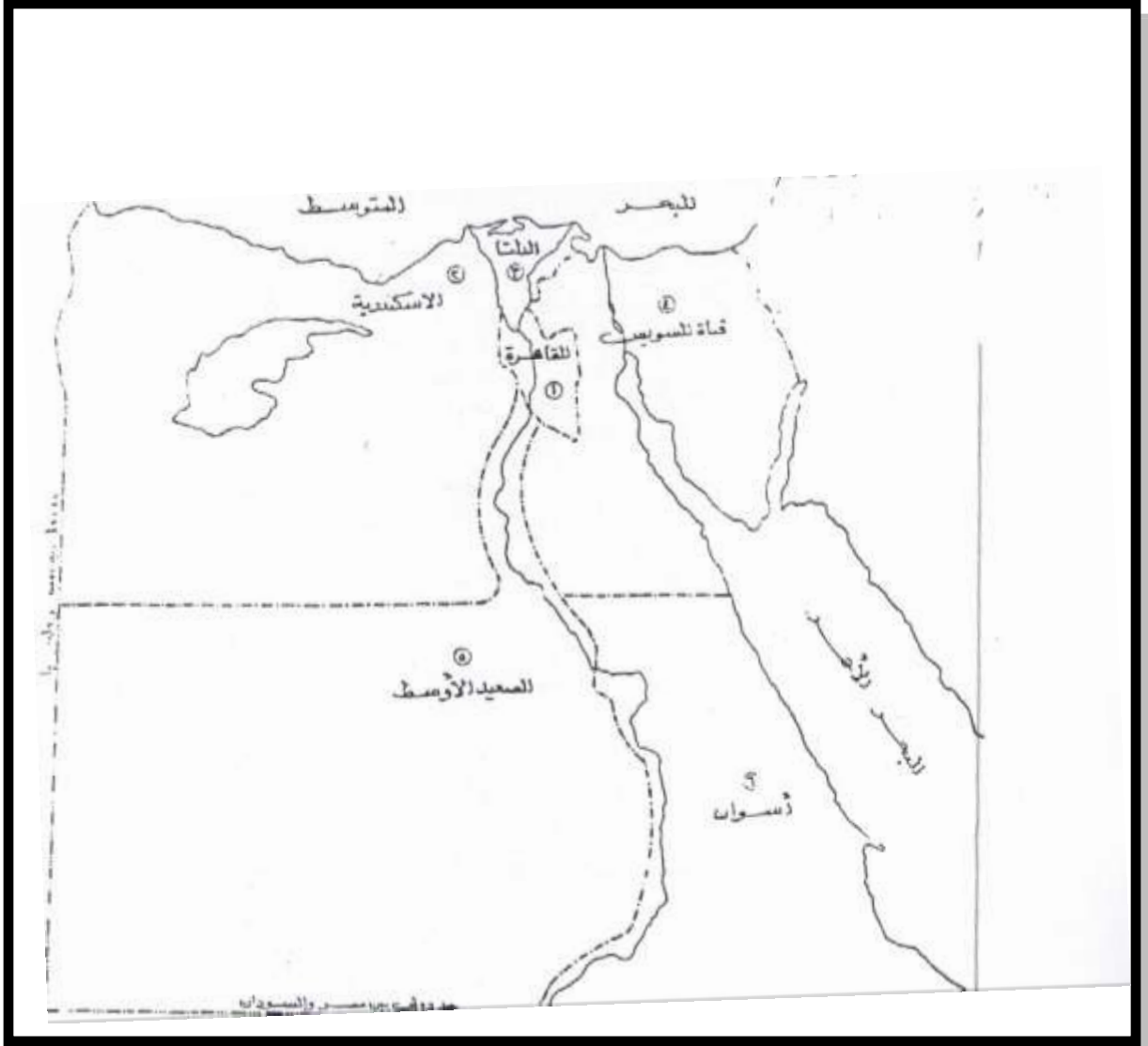
- 1- لا يمكن استخدام هذا التقسيم في الوقت الحالي وذلك :-
  - توجهات التنمية تبحث عن كثرة عزلة الاقاليم ومحاور الربط هي التي تكسر هذه العزلة.
  - الاختلاف في وسائل النقل.
  - أخذة في الاعتبار المعايير المحلية فقط بالرغم من انه يوجد وسائل اخرى ( المطارات - النقل النهري - .....).
- 2- تم اقتراح اكثر من محافظة جديدة ( التحرير بغرب الدلتا ) ( برج العرب بالاسكندرية ) ( بلبس بالسويس ) مما يسمح بخلق محاور جديدة للتنمية وحل مشاكل العمران القائم.
- 3- اهمية التعرف على دراسة شبكات الحركة والاتصالية للربط بين المعمور والامعمور لاحداث التوازن واستغلال الموارد الغير مستغلة.

## 6- الاقتراح المقدم من أ. د / ابراهيم حمودة :-

وهو صادر من وزارة التخطيط العمراني عام 1969 وهو اقترح تقسيم مصر الى ( 6 ) أقليم تخطيطية .

م	الأقليات	محافظة الأقليم
1	اقليم القاهرة	القاهرة – الجيزة – القليوبية
2	اقليم الاسكندرية	الاسكندرية – البحيرة – مطروح - الفيوم
3	اقليم الدلتا	المنوفية – الغربية – كفر الشيخ – دمياط – الدقهلية
4	اقليم قناة السويس	بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – سيناء الشرقية – شمال البحر الاحمر
5	اقليم الصعيد الاوسط	بني سويف – المنيا – سوهاج – اسيوط – الوادي الجديد
6	اقليم أسوان	قنا – اسوان – جنوب البحر الاحمر





### 1-6 الاسس المتبعة في التقسيم :-

- الاعتماد على فكرة الحكم المركزي المسيطرة على التقسيم
- الاهتمام باقليم القاهرة الكبرى فقط ووضع باقي مساحة مصر داخل اقليم واحد
- يستند الى الخلفية التخطيطية القطاعية

### 2-6 الفكر الذي كان يؤثر عليه عند التقسيم :-

يسيطر عليه في التقسيم الفكر الاداري والمركزي حيث انه تابع لوزارة التخطيط

### 3-6 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الإيجابيات
<p>1- تركيز عدد السكان في اقليم الحكم الاداري ( القاهرة الكبرى ) مما يزيد من تضخم مشاكلها</p> <p>2- ضعف تركيز السكان في باقي الاقاليم نظرا لعدم الاهتمام بها</p> <p>3- لم يراعي التوازن في توزيع المساحات فاهتم فقط بحدود اقليم القاهرة وقسم باقي الاقاليم بمساحات مختلفة</p> <p>4- لم يراعي اي اعتبارات عند تقسيم الاقاليم فجمع الصحراء على الريف دون اي وحدة خصائص فلم يراعي الخصائص ( الاجتماعية - الاقتصادية - ..... )</p> <p>5- اهتم فقط باقليم القاهرة الكبرى لانه صاحب السيطرة ومركز الحكم الاداري من حيث ( المساحة - عدد السكان -.... ) وأهمل باقي الاقاليم الاخرى</p> <p>6- لم يكن لديه اي بيانات او معلومات عن الاقاليم تساعد في عملية التقسيم</p>	<p>1- مراعاة للوضع الراهن للاقاليم حيث ان القاهرة هي المركز وتشع منه باقي الاقاليم</p> <p>2- كان يحاول بقدر الامكان مراعاة الحجم والثقل السكاني لانه كلما زاد حجم السكان كلما زادت الموارد الموجهة اليها</p> <p>3- قام بفصل الدلتا عن باقي الاقاليم حيث ان بها مركزية سكان عالية</p>

### 4-6 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

- 1- لا يمكن استخدام هذا التقسيم في الوقت الحالي وذلك لانه يوجد توجهات حالية من التحوا من المركزية الى الامركزية في الادارة
- 2- وجود اهتمام كامل باقليم القاهرة الكبرى عن باقي الاقاليم حيث انه ذات طبيعة خاصة ومشكلات وقضايا هامة تتفاقم وتتعدد مع مرور الزمن
- 3- قام بضم الصحراء الغربية على الصحراء الشرقية على الوادي دون مراعاة اي اعتبارات ( جغرافية - سكانية - اجتماعية - تخطيطية - الموارد وطبيعتها وامكانية استغلالها )
- 4- لم يكن لديه اي بعد تنموي في التقسيم ولم يراعي التطورات المستقبلية لمشاكل وقضايا الاقاليم ولم يراعي الامكانيات او المقومات التي يمكن استغلالها في عمليات التنمية للاقاليم .

### 7- اقتراح تقسيم مصر الى اقاليم سياحية :-

وهو صادر من مجموعة من المسؤولين في قطاع السياحة عام 1980 وهم اقترحوا تقسيم مصر الى ( 9 ) اقاليم سياحية وليست تخطيطية حيث يظهر لكل اقليم شخصيته المستقلة وطبيعتها المميزة .

م	الأقاليم	محافظات الأقاليم
1	أقليم البحر الأحمر	البحر الأحمر وهو يمتد من جنوب السويس حتى نهاية الحدود المصرية الجنوبية مع السودان
2	أقليم الاسكندرية	يمتد من ابي قير شرقا الى العجمي غربا
3	أقليم الواحات ( الصحراء الغربية )	الوادي الجديد - واحات ( سيوة - البحرية - الفرافرة - الخارجة - الداخلة )
4	أقليم البحر المتوسط ( الساحل الشمالي )	مرسى مطروح
5	أقليم القاهرة	القاهرة - الجيزة - بني سويف - الفيوم
6	أقليم سيناء	شمال سيناء - جنوب سيناء
7	أقليم قناة السويس	بورسعيد - الاسماعيلية - السويس
8	أقليم الدلتا	الوجة البحري من الساحل الشمالي لها المطل على بحيرة البرلس والبحر المتوسط الى الجنوب شمال القاهرة
9	أقليم الوادي	المنيا - اسيوط - سوهاج - قنا - اسوان حتى الحدود الجنوبية المتاخمة للسودان



### 7-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

السلبيات	الإيجابيات
<p>1- تم هذا التقسيم بهدف التنمية السياحية فقط حيث انة لم يراعي اي اعتبارات أو أهداف تنموية اخرى</p> <p>2- على الرغم من ان اساس التقسيم هو الموارد السياحية فلقد وضع محافظة أسوان من ضمن باقي محافظات الوادي التي تتميز بالنشاط الزراعي وليس السياحي</p> <p>3- عدم وجود تجانس بين محافظات اقليم القاهرة من حيث طبيعة النشاط السياحي واختلاف القضايا والمشاكل</p> <p>4- لم يراعي الوزن النسبي لتوزيع أحجام السكان وعلاقتها بالموارد على مستوى الاقاليم</p> <p>5- اهتم فقط بنوعية المورد السياحي عند التقسيم ولكنة لم يراعي طبيعة وامكانية استغلال هذا المورد واستدامته</p>	<p>1- عمل على خلق حدود ادارية داخلية باقليم الواحات ( حدود خاصة بالسكان – حدود السيطرة القبلية ) بما يتناسب مع طبيعة الخصائص الاجتماعية البدوية للسكان</p> <p>2- اقليم وادي النيل حاول ان يخلق لكل محافظة ظهير في الصحراء الشرقية والغربية للنمو المستقبلي والامتداد وبالتالي يحاول أن يعمل توازن بين المعمورة الامعمور</p> <p>3- الاهتمام بقطاع السياحة في التقسيم وذلك باعتبار مصر غنية بالموارد السياحية المتعددة والمتنوعة</p>

### 7-4 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

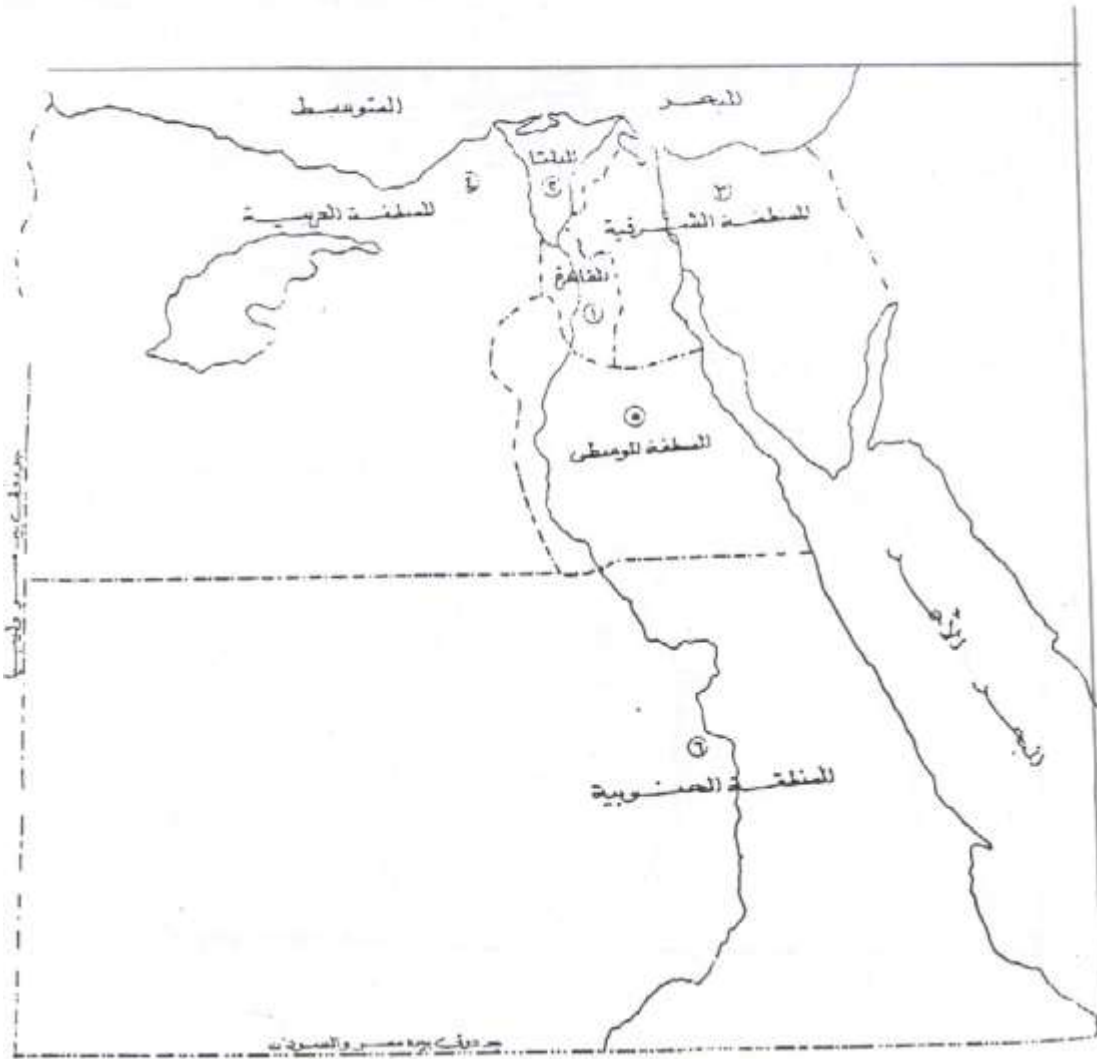
- 1- اهتماما بنشاط السياحة حيث انة يعتبر من أهم الانشطة والقطاعات في مصر التي يمكن قيلم عليها عمليات تنمية
- 2- عدم مراعاة لخصائص السكان عند التقسيم وطبيعتهم حيث ان السكان الذين يوجدون في المناطق السياحية سكان غير مستقرين اي ان لهم علاقة بالموسم السياحي
- 3- عدم مراعاة للفترة الزمنية للموسم السياحي وهل هو دائم ام غير مستقر حيث انة لايمكن اقامة عمليات تنمية أو استيطان سياحي الا اذا كان الموسم او المورد السياحي دائم
- 4- لتطبيق هذا التقسيم يجب استكمال مجموعة من الدراسات وذلك لاحداث التنمية السياحية بصورة سليمة ودائمة ومن هذه الدراسات :-
  - خصائص السكان ومصادر العمالة السياحية
  - انماط السياحة المختلفة ومستوياتها
  - عوامل تشغيل النشاط السياحي ( عمالة – توافر البنية الاساسية – الاتصالية -.....)
  - الوزن النسبي لكل منطقة سياحية
  - التردد على السياحة
  - عوامل المناخ والمناطق ذات طبيعة خاصة

## 8- الاقتراح المقدم من د / عبد الرازق عبد المجيد :-

وهو صادر من مشروع تخطيط اقليمي أسوان عام 1973 وتم اقتراح تقسيم مصر الى ( 6 ) أقاليم تخطيطية .

م	الاقليم	م	محافظة الاقاي
1	اقليم القاهرة الكبرى		القاهرة - الجيزة - القليوبية
2	اقليم الدلتا		الدقهلية - دمياط - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية
3	المنطقة الشرقية		بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الشرقية - ويضاف اليها سيناء أو تعتبر اقليما مستقلا للاعتبارات العسكرية
4	المنطقة الغربية		الاسكندرية - مطروح - الجزء الشمالي من الصحراء الغربية - شمال الواحات الخارجة
5	المنطقة الوسطى		الفيوم - بني سويف - المنيا - اسيوط - الجزء الشمالي من الحر الاحمر - شمال الغردقة
6	المنطقة الجنوبية		سوهاج - قنا - أسوان - الجزء الجنوبي من البحر الاحمر - جنوب الغردقة - الجزء الجنوبي من الوادي الجديد ( جنوب الواحات الخارجة )

الاقتراح المقدم من مشروع تخطيط إقليمي أسوان (د. عبد الرزاق عبد المجيد)



## 1-8 الاسس المتبعة في التقسيم :-

- الاعتماد على فكرة الحكم المركزي للسيطرة على التقسيم

## 2-8 الفكر الذي كان يؤثر عليا عند التقسيم :-

يسيطر على هذا التقسيم الفكر المركزي للتحكم في عمليات التنمية وبالتالي جعل من كل اقليم اقليما مركزيا مستقلا حيث قسم مصر الى شمال وجنوب

## 3-8 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها:-

الايجابيات	السلبيات
<p>1- التجانس في اقليم الدلتا وضم اليها المدن الحضرية القائمة على قناة السويس وكذلك اضاف لها بعض مدن البحر الاحمر والتي بها مورد البترول وبالتالي يمكن ان تتنوع القاعدة الاقتصادية بالاقليم مما يمكن تنمية واستدامة</p> <p>2- اعتبار اقليم سيناء اقليما مستقلا وذلك لمراعاة الاعتبارات السياسية والامنية والعسكرية</p> <p>3- راعى الاهتمام بالحدود الادارية للمحافظات عند تقسيم الاقاليم وذلك لاحكام التنمية القطاعية داخل الاقاليم</p>	<p>1- عدم اخذة في الاعتبار العوامل المؤثرة على تقسيم مصر ( الطبيعية – البيئية – الاجتماعية – التاريخية -.....)</p> <p>2- لم يراعي التجانس في طبيعة النشاط الاقتصادي داخل الاقاليم مثل ما حدث في اقليم المنطقة الوسطى</p> <p>3- ضم سيناء والشرقية ومدن القتال في اقليم واحد وهذا خطأ حيث سيناء تحتوي على امكانيات طبيعية وثروات مختلفة وكثافة سكانية قليلة ومدن القتال لها مميزات تجارية ومساح جغرافي ذات طبيعة واحدة والشرقية لها امكانيات زراعية وتبعاً للامكانيات المختلفة فان استراتيجية التنمية في كل موقف تختلف من حيث المدخل والمعالجة ولا يمكن ادماج كل منهما في حيز جغرافي واحد</p> <p>4- وجود تفاوتات كبيرة في احجام الاقاليم وبشكل لا يتناسب مع توزيع اعداد السكان أو حجم الموارد المتاحة داخل الاقاليم حيث نجد ضخامة المنطقة الجنوبية حيث انها تشغل أكثر من نصف مساحة مصر</p> <p>5- عدم تناسب توزيع اعداد السكان مع التقسيم لاقاليم وخاصة في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية</p>



## 4-8 مدى ملائمة التقسيم في الوقت الحالي :-

- 1- لا يحتوي هذا التقسيم على فكر تنموي حيث انه لم يراعي ( الموارد وامكانية استغلالها وعلاقتها بالسكان – الخصائص الاجتماعية – الخصائص الاقتصادية-.....) وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا التقسيم .
- 2- ضرورة فصل اقليم القاهرة عن الجيزة والقليوبية وذلك باعتبارهم اكثر المحافظات تركزا في الاستثمارات وزيادة معدلات التكس والتضخم السكاني مما يزيد من هذة المشاكل.
- 3- اتباعا للفكر المركزي عند تقسيم الاقاليم وهو لايمكن تطبيقه في الوقت الحالي وذلك لان التوجة في الوقت الحالي الى الامركزية في ادارة عمليات التنمية .
- 4- ضم سيناء والشرقية ومدن القنال في اقليم واحد وهذا خطأ حيث سيناء تحتوي على امكانيات طبيعية وثروات مختلفة وكثافة سكانية قليلة ومدن القنال لها مميزات تجارية ومسطح جغرافي ذات طبيعة واحدة والشرقية لها امكانيات زراعية وتبعاً للمكانيات المختلفة فان استراتيجية التنمية في كل موقف تختلف من حيث المدخل والمعالجة ولا يمكن ادماج كل منهما في حيز جغرافي واحد

## 9- الاقتراح النهائي لتقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية :-

على الرغم من الافكار الكثيرة التي احتوتها هذه الاقتراحات إلا أن اللجنة المشكلة بوزارة الحكم المحلي قدمت اقتراحا نهائيا يعتمد أساسا على الاقتراحات ذات التوجه المركزي باستثناء ضم منطقة الواحات البحرية الى اقليم القاهرة الكبرى وكان هذا الاقتراح يقسم مصر الى (6) أقاليم تخطيطية وذلك عام 1974 وفي عام 1977 تم اعتماد هذا التقسيم بقرار جمهوري رقم (475) مع تعديل ليصبح (8) أقاليم تخطيطية حيث تم تقسيم اقليم جنوب الوجة القبلي الى اقليمين هما جنوب الصعيد وأسيوط وايضا تقسيم اقليم مطروح الى اقليمين الاسكندرية ومطروح ولقد تم تعديل هذا التقسيم مرة أخرى بضم الاسكندرية لمطروح في اقليم واحد وأصبح هو التقسيم المعمول به حتى الان وذلك عام 1984.

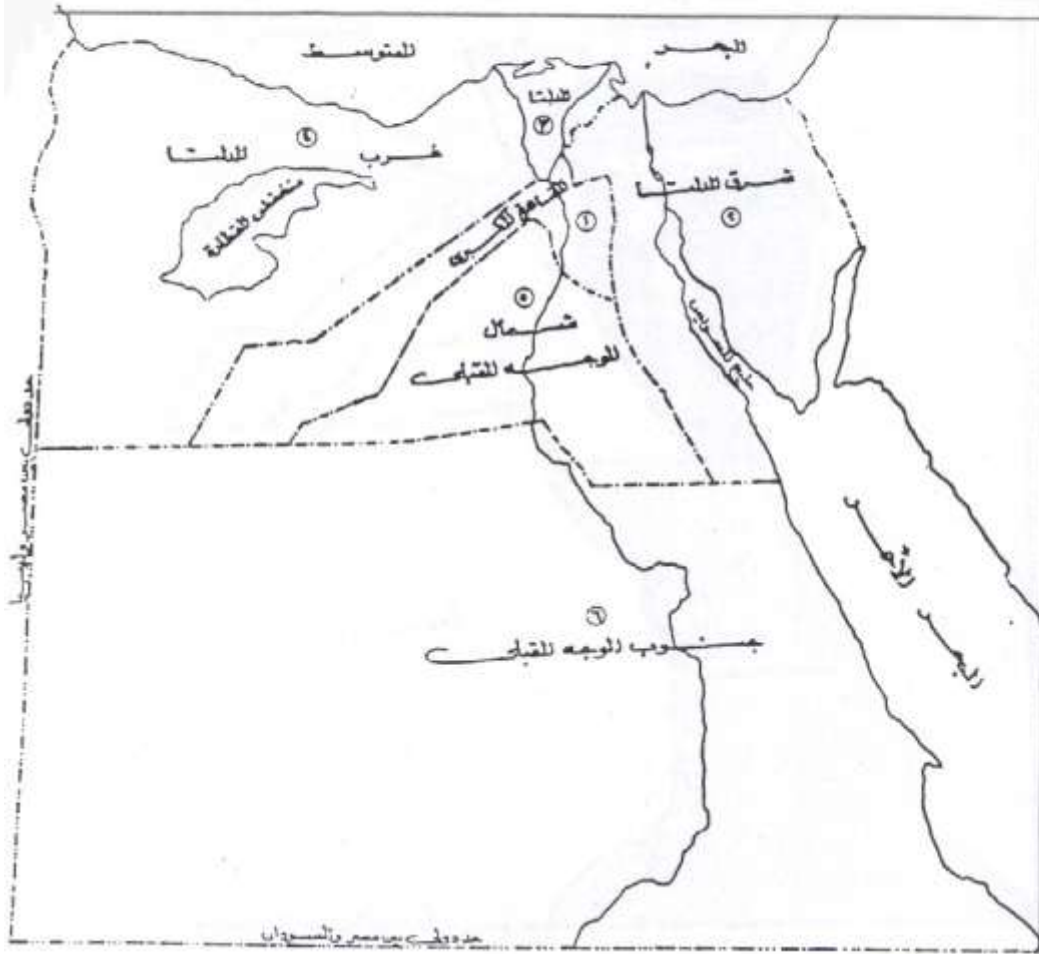
ونصت المادة الثانية من هذا القرار الجمهوري على ان تنشأ بكل اقليم لجنة عليا للتخطيط الاقليمي ويشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلي وتشكل كل منها على الوجة التالي :-

- محافظ عاصمة الاقليم
- محافظو المحافظات المكونة للاقليم
- رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للاقليم
- رئيس هيئة التخطيط الاقليمي أمينا عاما للجنة
- ممثلو الوزارات المختصة يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص

\* التقسيم الاول عام 1974 :-

م	الاقليم	محافظات الاقليم
1	اقليم القاهرة الكبرى	القاهرة – الجيزة – القليوبية
2	اقليم شرق الدلتا	الشرقية – بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – سيناء – المنطقة من ساحل خليج السويس وحتى جنوب الغردقة
3	اقليم الدلتا	الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية
4	اقليم غرب الدلتا	الاسكندرية – البحيرة – مطروح
5	اقليم شمال الوجة القبلي	الفيوم – بني سويف – المنيا – اسيوط – جزء من محافظة البحر الاحمر
6	اقليم جنوب الوجة القبلي	سوهاج – قنا – أسوان – الوادي الجديد – جنوب محافظة البحر الاحمر

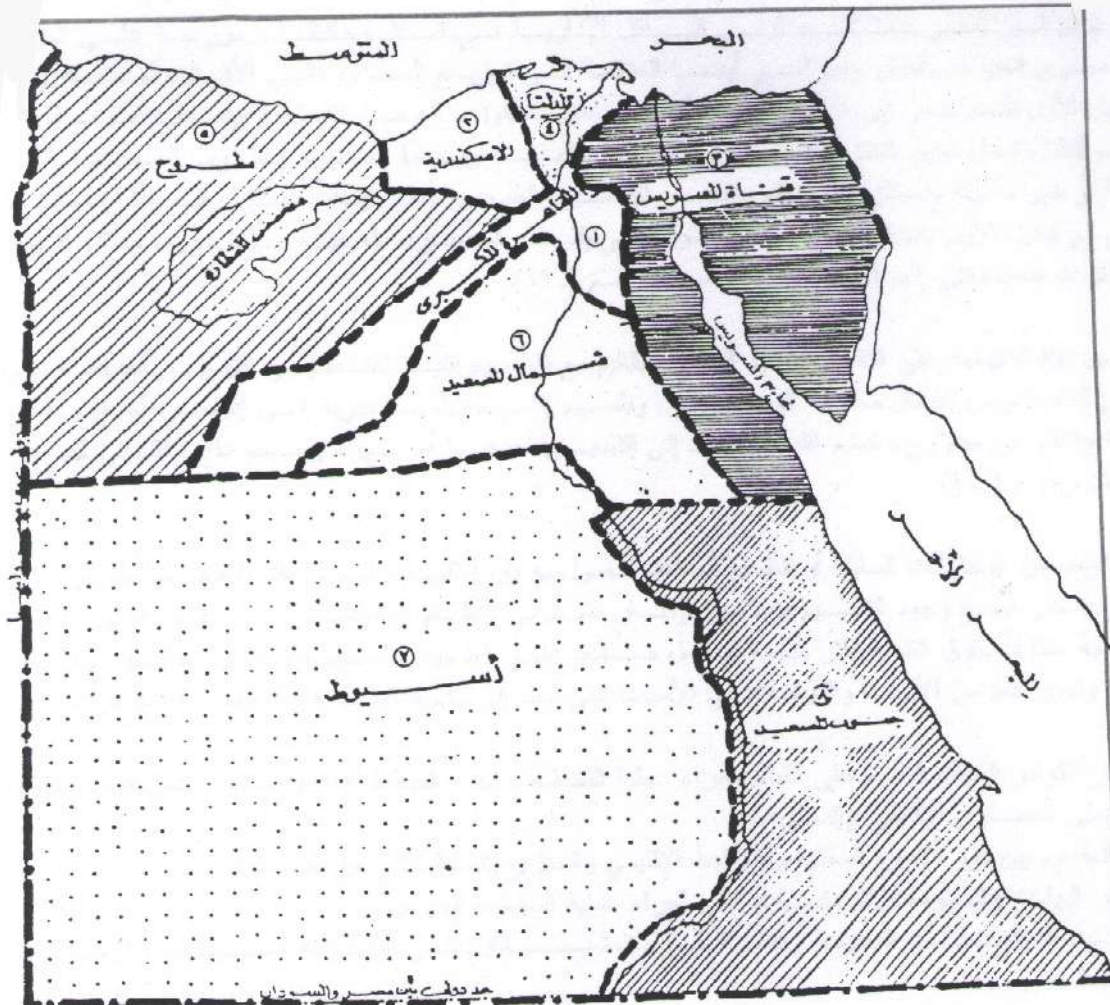
الاقتراح المقدم من لجنة التقسيم المشكلة بوزارة الحكم المحلي (١٩٧٤)



\* التقسيم الثانى عام 1977 :-

م	الإقليم	م	محافظات الإقليم
1	إقليم القاهرة الكبرى		القاهرة – الجيزة – القليوبية
2	إقليم قناة السويس		الشرقية – بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – سيناء – المنطقة من ساحل خليج السويس وحتى جنوب الغردقة
3	إقليم الدلتا		الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية
4	إقليم الاسكندرية		الاسكندرية – البحيرة
5	إقليم شمال الصعيد		الفيوم – بني سويف – المنيا – جزء من محافظة البحر الاحمر
6	إقليم جنوب الصعيد		سوهاج – قنا – أسوان – جنوب محافظة البحر الاحمر
7	إقليم مطروح		مطروح
8	إقليم أسيوط		أسيوط – الوادي الجديد

تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية الصادر به قرار جمهوري عام ١٩٧٧



\* التقسيم الثالث عام 1984 :-

م	الإقليم	م	محافظة الإقليم
1	إقليم القاهرة الكبرى		القاهرة – الجيزة – القليوبية
2	إقليم قناة السويس		الشرقية – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – سيناء – شمال محافظة البحر الاحمر
3	إقليم الدلتا		الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية
4	إقليم الاسكندرية		الاسكندرية – البحيرة – مطروح
5	إقليم شمال الصعيد		الفيوم – بني سويف – المنيا – جزء من محافظة البحر الاحمر
6	إقليم جنوب الصعيد		سوهاج – قنا – أسوان – جنوب محافظة البحر الاحمر
7	إقليم أسيوط		أسيوط – الوادي الجديد

تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية عام ١٩٨٤



## 9-1 الاسس المتبعة في التقسيم :-

- عرضت الاقتراحات السابقة ونوقشت من قبل أصحابها وعلى ضوء تلك المناقشات وضعت اللجنة الوزارية للحكم المحلي الاسس والمبادئ الاتية للسير عليها في عملية التقسيم :-
- عدم اعتبار الاقليم مستوى من مستويات الحكم المحلي واعتبارة مستوى تخطيطي ملزم بمعنى انه لة سلطة اتخاذ القرار دون التنفيذ ويكون لهذا المستوى جهاز يقوم بالاعمال التخطيطية على ان تتولى نفس اللجنة دراسة اسلوب ادارة هذا الجهاز وعلاقتة بالاجهزة التخطيطية الاخرى على المستوى المركزي والمحلي.
  - الالتزام بالحدود الادارية الحالية للمحافظات بقدر الامكان على ان يتم النظر في هذه الحدود مستقبلا .
  - وحدة الطبيعة الجغرافية للاقليم
  - التجانس الاجتماعي وعدم التفاوت الكبير في الموارد البشرية
  - التكامل الاقتصادي
  - وحدة المشاكل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية
  - وجود مركز اشعاع حضاري بكل اقليم ( مدن كبرى )

## 9-2 الفكر الذي كان يؤثر عليا عند التقسيم :-

نتيجة لان هذا التقسيم تم اقتراحه من قبل متخصصين وتم الموافقة عليه من قبل الدولة ( بقرار جمهوري ) فكان الفكر المسيطر عليهم هو محاولة حل القضايا والمشاكل الرئيسية بالاقليم وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وايضا الالتزام بالفكر المركزي في الادارة حيث انه لم يكن نتاج فردي

## 9-3 نقد المحاولة ومدى ملائمتها في وقت تنفيذها :-

الايجابيات	السلبيات
1- الاعتماد على التوزيع الجغرافي والاقليمي لمشروعات التنمية التي تتضمنها الخطط القومية	1- اعتبار الحدود الادارية محدداً للاقليم التخطيطية وهذا يمثل عائقاً للتنمية
2- الاعتماد على الوادي القديم في تنمية المناطق الصحراوية باضافة جزء منها الى كل اقليم بحيث تتكامل معه طبيعياً وتعتمد عليه تنموياً مثلاً ( سيناء وقناة السويس ) ( الوادي الجديد وأسبوط ) ( الواحات البحرية والجيزة )	2- في اقليم الصعيد يضم محافظات ( أسوان – قنا – سوهاج – جزء من البحر الاحمر ) ولمن يوجد اختلاف من حيث المشاكل والموارد والطبيعة الخاصة
3- تأثير القرارات السياسية على مدى قوة القرار التخطيطي	3- اقليم أسبوط فصل بين الواحات البحرية وواحة سيوة وهذا يتنافى مع طبيعة وأسلوب الحياة في الواحات
4- اعتبار اقليم قناة السويس عبارة عن مسطح جغرافي جغرافي متغير الخصائص وذات مشاكل وموارد وامكانيات تحتاج لطرق حل وتعامل مختلفة	
5- تم ضم الوادي الجديد لاقليم أسبوط وذلك	



	<p>لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• صغر عدد سكان أسيوط والوادي الجديد</li> <li>• التجانس في الظروف الطبيعية والبيئية</li> <li>• اقليم الوادي الجديد ليس له تجمع حضري مسيطر</li> <li>• التجانس ( السكاني – الاجتماعي – الاقتصادي .....)</li> </ul>
--	---

\* في عام 1986 تم تكوين لجنة لتقسيم الجمهورية الى أقاليم اقتصادية وقامت بوضع ثلاث بدائل لهذا التقسيم روعى فيها شغل الحيز لمصر كاملا لشبكة من الهياكل الادارية في شكل محافظات موزعة على الحيز الجغرافي المصري الغير مأهول ويراعي أيضا العدالة في توزيع السكان على الاقاليم المختلفة .

**\* البديل الاول :-**

تم تقسيم مصر الى ( 8 ) أقاليم سميت باقاليم المناطق المأهولة و(3) أقاليم خاصة أو غير مأهولة بالسكان .

م	الاقليم م	محافظة م
<b>الاقاليم</b>	اقليم القاهرة	القاهرة – الجيزة – القليوبية
	اقليم شمال غرب الدلتا	الاسكندرية – البحيرة – مطروح
	اقليم وسط غرب الدلتا	الغربية – المنوفية – كفر الشيخ
	اقليم شمال شرق الدلتا	دمياط – الدقهلية – الشرقية
	اقليم قناة السويس	بورسعيد – الاسماعيلية – السويس
<b>المأهولة</b>	اقليم شمال الصعيد	بني سويف – المنيا – الفيوم
	اقليم وسط الصعيد	أسيوط – سوهاج
	اقليم جنوب الصعيد	قنا – أسوان
<b>الاقاليم الخاصة</b>	اقليم سيناء	شمال سيناء – جنوب سيناء
	اقليم الصحراء الشرقية	البحر الاحمر
	اقليم الصحراء الغربية	جنوب اقليم شمال غرب الدلتا حتى حدود

تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية عام ١٩٨٦ ( البديل الأول )



**\* البديل الثانى :-**

ويتشابهة البديل الاول باستثناء ضم محافظة مطروح الى اقليم الصحراء الغربية بدلا من شمال غرب الدلتا الذي تغيرت تسميته الى اقليم الاسكندرية .

م	الاقليم	محافظة
الاقليم المأهولة	اقليم القاهرة	القاهرة- الجيزة- القليوبية
	اقليم الاسكندرية	الاسكندرية - البحيرة
	اقليم وسط غرب الدلتا	الغربية - المنوفية - كفر الشيخ
	اقليم شمال شرق الدلتا	دمياط - الدقهلية - الشرقية
	اقليم قناة السويس	بورسعيد - الاسماعيلية - السويس
	اقليم شمال الصعيد	بني سويف - المنيا - الفيوم
	اقليم وسط الصعيد	أسيوط - سوهاج
الاقليم الخاصة	اقليم جنوب الصعيد	قنا - اسوان
	اقليم سيناء	شمال سيناء - جنوب سيناء
	اقليم البحر الاحمر	شمال البحر الاحمر - جنوب البحر الاحمر
	اقليم الصحراء الغربية	مطروح - وسط الصحراء - الوادي الجديد

تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية عام ١٩٨٦ ( البديل الثاني )



**\* البديل الثالث :-**

يعتمد على التقسيم المعتمد الحالي للاقاليم مع تقسيم اقليم القناة الى اقليمين احدهما في سيناء والثاني لقناة السويس وشمال محافظة البحر الاحمر وتقسيم اقليم الاسكندرية الى اقليمين احدهما في الاسكندرية والثاني في مطروح وتقسيم اقليم اسيوط الى اقليمين احدهما اسيوط وسوهاج والثاني الوادي الجديد .

م	الاقليم	م	محافظات الاقالي
1	اقليم القاهرة		القاهرة - لجزيرة - القليوبية
2	اقليم الاسكندرية		الاسكندرية - البحيرة
3	اقليم الدلتا		الغربية- المنوفية - كفر الشيخ- الدقهلية - دمياط
4	اقليم القناة		بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الشرقية
5	اقليم سيناء		شمال سيناء - جنوب سيناء
6	اقليم مطروح		مرسى مطروح
7	اقليم شمال الصعيد		المنيا - بني سويف - الفيوم
8	اقليم وسط الصعيد		اسيوط - سوهاج
9	اقليم جنوب الصعيد		أسوان - قنا - البحر الاحمر
10	اقليم الوادي الجديد		الوادي الجديد



**أولا : إقليم القاهرة الكبرى :** وقد قامت بهذه الدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بالتعاون مع الجانب الفرنسى عام 1983 وتم تحديثها فى عام 1990 حيث تم الفصل بين الإقليم التخطيطي (القاهرة، الجيزة، القليوبية) وبين الإقليم العمرانى للقاهرة الكبرى والذي يضم القاهرة، وأجزاء من كل من الجيزة والقليوبية .

**ثانيا : إقليم قناة السويس:** وقد تم بالتعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مع U.N.D.P. وذلك فى عام 1976. وقد جدد الإطار الإقليمي للدراسة بمحافظات القناة الثلاثة جنوبا حتى العين السخنة ، وغربا حتى العاشر من رمضان مع أجزاء من محافظة الشرقية مع استبعاد سيناء من الدراسة الخاصة بالإقليم ( فى هذا الوقت لم يكن قد تم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من سيناء ).

**ثالثا : إقليم الدلتا :** وقد قامت به الهيئة العامة للتخطيط العمرانى عام (1993)، حيث اقتصر الحدود التى اشتملت عليها الدراسة على محافظات وسط الدلتا ( دمياط ، الدقهلية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية). وقد أوصت الدراسة بمراجعة هذه الحدود الإقليمية مع المناطق المتاخمة للدلتا فى ( الشرقية ، والقليوبية ، والبحيره ) نظرا لإستمرار خصائص النسق العمرانى للدلتا فى هذه المناطق. وقد أشارت الدراسة الى اقتراح بامتداد الإقليم غربا حتى خط كونتور + 100 بحيث يضم إقليم مدينة السادات وكل من مركزى كوم حماده ومديرية التحرير، وكذلك الامتداد شرقا يضم محافظة الدقهلية مع إعتبار حدوده الشمالية هى خط كونتور +3، مع فصل المنطقه الشمالية من الإقليم نظرا لطبيعتها الأيكولوجية القائمة

**رابعا : إقليم أسيوط :** قامت بهذه الدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى عام ( 1996)، حيث التزمت بحدود الإقليم التى تضم محافظتي أسيوط والوادي الجديد إلا أنها أشارت إلى ضرورة تعديل الحدود الإقليمية بحيث يتم فصل أسيوط عن الوادى الجديد وعودتها إلى وسط الصعيد حيث أنها تنتمى وتتجانس مع مثيلاتها من محافظات الوادى، مع ضم الواحات البحرية إلى الوادى الجديد فصلا من الجيزة بحيث تتكامل مع باقى واحات الصحراء الغربية باستثناء سيوه وهى الأكثر ارتباطا بإقليم الساحل الشمالى منها بالصحراء الغربية. وكذلك تعديل الحدود الغربية لمحافظات الصعيد و اعتبار غرد ابو محرك هو الحد الطبيعى لحدود هذه المحافظات أسوة بما تم فى الحدود الشرقية، مع تقسيم الإقليم المقترح للوادي الجديد إلى 3 مناطق تنمويه الأولى:(البحرية، الفرافره، الداخلة)، الثانية:(أبوظرطور، الخارجة، جنوب الخارجة) والثالثة:(شرق العوينات).

**خامسا : إقليم الساحل الشمالى :** وقد أعدت هذه الدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى عام 1999 (تحت الطبع) ، وقد اقترح أن تمتد حدود الإقليم لتشمل واحة سيوه ومحور مطروح / سيوه وإمتداداته العرضيه كمحدد تنموى . وكذلك امتداد الحدود الجنوبيه للإقليم وصولا إلى الحدود الشمالية لمنخفض القطارة فى مسارها حتى واحة سيوه. وذلك حتى يمكن تحقيق عدد من الميزات النسبية تتلخص فى التالي :

- توفير عمق طبيعى ( شمالي / جنوبى ) يتوازن مع الطبيعة الشريطية الحادة للإقليم بما يخفف من عمليات التركيز والتكثيف والاستنزاف للشريط الساحلي الضيق .

- فتح آفاق جديده من الموارد المكانية والطبيعية .

- تطوير وتنمية محور عمودي (شمالي / جنوبي) قاطع للنطاقات المكانية الشريطية المتدرجة ( سياحيه / زراعيه / رعويه) من الساحل للعمق (محور مطروح/ سيوه) بحيث يمثل نموذج تنموى لمحاور عموديه مماثله تتجه نحو عمق الإقليم وتوازن مستقبليا بين تكثيف التنمية على الشريط الساحلي وتنمية مجتمعات عمرانية جديده فى العمق قائمه على استغلال الموارد المتاحة المختلفه .

**سادسا : إقليم سيناء :** وقد قامت وزارة التخطيط بوضع المشروع القومي لتنمية سيناء بتكليف من اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء فى عام (1994)، حيث اعتبرت سيناء كوحدة متكاملة ذات كيان مستقل رغما عن وقوعها ضمن نطاق إقليم قناة السويس وتم صياغة المخططات التنموية لها بعيدا عن هذا الإقليم حتى 2017.

**سابعا : إقليم جنوب الصعيد :** وقد قامت بهذه الدراسة وزارة التخطيط ممثله فى هيئة تخطيط إقليم جنوب الصعيد مع U.N.D.P بالاشتراك مع دار الهندسة كاستشاري للمشروع وذلك فى عام 1984 حيث تم الالتزام بالحدود الإقليمية الواردة فى التقسيم الحالى دون التطرق إلى قضايا الحدود الإقليمية الشائكة .

وفى ضوء الدراسات السابقة وخاصة الدراسة الخاصة بالمجالس القومية المتخصصة إضافة إلى ما أوضحتها الدراسات القطاعية المتخصصة لإقليم شمال الصعيد من رؤى مختلفة لحدود إقليم شمال الصعيد (وهى تمثل أحد المهام الأساسية للخبراء فى هذا المشروع) والتي تتلخص أهم ملامحها فى التالى :

- أهمية إمتداد حدود الإقليم شرقاً وصولاً إلى البحر الأحمر لإيجاد منفذ مباشر للإقليم على البحر الأحمر .
- التكامل الطبيعى لمنخفض الفيوم مع واحة سيوة غرباً وكل من منخفض الريان والواحات البحرية جنوباً .
- التباين الشديد القائم فى التقسيم الإقليمى الحالى والذى تنضم بمقتضاه الواحات البحرية إلى إقليم القاهرة الكبرى (محافظة الجيزة) رغماً عن تكاملها العضوى والطبيعى فى إقليم شمال الصعيد .
- وجود درجة عالية من التجانس العمرانى بين الوحدات المكونة للإقليم (بنى سويف والمنيا) والتي تنتمى إلى عمران الوادى فى حين أن الفيوم تنتمى إلى عمران الصحراء باعتبارها واحة ومنخفض طبيعى) .



## النتائج

\* على الرغم من ان المحاولات السابقة أو التقسيم المعتمد المعمل بة فان الاقاليم لم تأخذ الاهتمام الكافي من الناحية التطبيقية حتى أصبح وجود التقسيم ضمن الاطار القانوني للنظام الاقتصادي مع عدم فاعليته من الناحية التطبيقية عينا يعوق عملية التنمية ومن الاسباب التي ادت الى عد فعالية هذه التقسيمات :-

1. عدم توافر الكوادر الفنية القادرة على القيام باجراء عملية التخطيط واعداد الخطط الاقليمية سواء على المستوى المركزي او المستوى المحلي أو القومي
2. عدم توافر البيانات والمعلومات التي تساعد على اجراء عملية التخطيط
3. عدم وجود دور واضح لهيئات التخطيط الاقليمي بحيث يكون لها مسؤوليات في اجراء العملية التخطيطية.
4. المركزية الشديدة التي تحكم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر
5. تعارض الخطط القطاعية التي تتم على مستوى الوزارات والهيئات المركزية مع الفكر المكاني للاقاليم التخطيطية
6. عدم وجود موارد مالية للاقاليم يمكن استثمارها في خطط التنمية
7. عدم وجود سلطات تشريعية للاقاليم أو سلطة لاتخاذ القرارات
8. اعتماد كثير من المحاولات على امكانيات التنمية الحالية دون النظر الى الامكانيات التي يمكن استغلالها مستقبليا
9. الاعتماد على تقسيم الدولة الى أقاليم دون النظر الى علاقات الاقاليم الثانوية الداخلة فية
10. ضعف البنية الاساسية الاقليمية مما يعوق عمليات التنمية
11. كبر مساحة كثير من الاقاليم بحيث يصعب السيطرة عليها او تكامل اجزاءها.

\* هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عمليات التقسيم لاقاليم تخطيطية :-

- العوامل التاريخية : حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالموقع الجغرافي المتميز مع وجود نهر النيل فمصر تقع في مركز الدول العربية والشرق الاوسط والعالم القديم
- العوامل الطبيعية : وهي تشمل على ( المناخ – التضاريس – التربة وتكوينها – الموارد الطبيعية – والتعدينية – الزلازل والبراكين والكوارث – المحميات الطبيعية)
- العوامل الاجتماعية : وهي تشمل على ( الكثافات السكانية – توزيع السكان – الطرد والجذب – التحضر – التركيب المهني )
- العوامل العمرانية : وهي تشمل على ( النسق العمراني – والتوزيع الحجمي للتجمعات – الطرق والمواصلات – التدرج الهرمي للتجمعات – والبنية الاساسية)
- العوامل الاقتصادية : وهي تختص بدراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقاليم وتكاملها مع بعضها لاحداث تنمية اقتصادية ( الزراعة – الصناعة – التجارة – الخدمات )
- العوامل الادارية والسياسية : اي يجب الاخذ في الاعتبار الحدود الادارية عند التقسيم لسهولة الادارة والاخذ في الاعتبار العوامل الامنية والسياسية للاقاليم

- \* يوجد مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب ان تتوافر في اي اقليم تخطيطي :-
- مراعاة توجهات الدولة ونظام الحكم فيها
  - احترام الحدود الادارية قدر الامكان لان خطط التنمية تترجم داخل الحدود الادارية
  - التعرف على الخصائص البيئية بهدف حساب الطاقة الاستيعابية الحقيقية للموارد المتاحة لضمان استمراريتها والتوازن في استغلالها ( التنمية المتواصلة)
  - احترام الخصائص البيئية المميزة لبعض الاقاليم ( الاقاليم ذات الطبيعة الخاصة ) لانها تحتاج لتعامل خاص
  - احترام قدر الامكان العوامل البيئية التي تعتبر معوقات لعمليات التنمية
  - مراعاة الخصائص السكانية حيث انها تؤثر على وحدة المشكلات والقضايا لهذه الاقاليم
  - احترام الاقاليم القطاعية التي لها خصائص في عمليات تشغيلها ( أقاليم زراعية – صناعية – سياحية - ..... ) وانعكاسها على التنمية في الاقاليم التخطيطية لانها تؤثر على المكونات الاقتصادية في الاقاليم التخطيطية
  - مراعاة المشروعات القومية في عمليات التنمية
  - مراعاة الابعاد المستقبلية لتنمية الاقاليم لانها يمكن ان تغير من فكر التقسيمات ( توجهات الدولة – امكانية اكتشاف موارد جديدة – التحولات السكانية – احتياجات عمليات التنمية للسكان - ..... )